البورصة تتراجع للأسبوع الثاني على التوالي

المؤشر «العام» يرتفع في الجلسة الختامية للأسبوع

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها الاسبوعية أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 12.6 نقطة ليبلغ مستوى 4874.61 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.26 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 62.52 مليون سهم تمت عبر 6143 صفقة نقدية بقيمة بلغت 18.8 مليون دينار كويتي (نحو 69.5 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 0.41 نقطة ليبلغ مستوى 4076.98 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.01 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 22.9 مليون سهم تمت عبر 2093 صفقة نقدية بقيمة 2.7 مليون دينار (نحو 9.9 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 19.15 نقطة ليبلغ مستوى 5279,45 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.36 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 39.6 مليون سهم تمت عبر 4050 صفقة بقيمة 16.09 مليون دينار (نحو 59.5 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 6.4 نقطة ليبلغ مستوى 4031.80 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.16 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 17.6 مليون سهم تمت عبر 1659 صفقة نقدية بقيمة 2.4 مليون دينار (نحو 8.8 مليون دولار).

أسبوع أحمر للبورصة

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (تمدين أ) و(رماية) و(الإنماء) و(مبرد) أما شركات (اهلي متحد) و(زين) و(بيتك) و(أجيليتي) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (أرجان) و(أولى تكافل) و(أسيكو) و(القرين) الأكثر انخفاضا.

أسبوع سلبي

جاءت محصلة التعاملات الأسبوعية للبورصة الكويتية سلبية للأسبوع الثاني على التوالي، حيث هبط مؤشر السوق الأول خلال الأسبوع 4.04 % عند مستوى 5279.45 نقطة بخسائر بلغت 222.16 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 5501.61 نقطة.

وتراجع مؤشر السوق الرئيسي خلال الأسبوع بنسبة 1.69 % عند مستوى 4076.98 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 4147.25 نقطة، بخسائر بلغت 70.27 نقطة. كما انخفض «رئيسي 50» بنسبة 2.36 % عند مستوى 4031.8 نقطة خاسراً 97.4 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند مستوى 4129.20 نقطة. وجاءت المحصلة الإجمالية الأسبوعية للمؤشر العام متراجعة بنحو 3.4 % عند مستوى 4874.61 نقطة خاسراً 171.55 نقطة مقارنة بإقفاله في الأسبوع الماضي عند 5046.16 نقطة.

السيولة تتراجع 18.7 %.. وأحجام التداول تتقلص إلى 561.3 مليون سهم

وعلى مستوى الأسبوع بالكامل، تراجعت السيولة بالسوق 18.7 % لتصل إلى 137.47 مليون دينار مقارنة مع 169.03 مليون دينار في الأسبوع السابق.

كما تقلصت أحجام التداول الأسبوعية 36.7 % لتصل إلى 561.33 مليون سهم، مقابل 890.29 مليون سهم في الأسبوع الماضي.

وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 34.39 ألف صفقة مقارنة مع 37.8 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بتراجع نسبته 9 %.

بورصة الكويت تخسر 976 مليون دينار من قيمتها السوقية بنهاية الأسبوع، بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية 27.776 مليار دينار (90.68 مليار دولار)، مقارنة مع 28.752 مليار دينار (93.86 مليار دولار) في الأسبوع الماضي.

وبلغت الخسائر السوقية للبورصة الكويتية خلال الأسبوع 976 مليون دينار (3.19 مليار دولار)، شكلت تراجعاً أسبوعياً بنسبة 3.39 %.

على الصعيد السنوي، تراجعت القيمة السوقية للبورصة 22.06 %، بخسارة تُقدر بحوالي 7.861 مليار دينار (25.66 مليار دولار)، حيث بلغت تلك القيمة بنهاية العام الماضي 35.64 مليار دينار (116.35 مليار دولار).

بشأن نزاع بأحد المشاريع الاستثمارية

«إنوفست» تتوصل لتسوية مع «إبدار كابيتال»

شركة إنوفست

أعلنت شركة إنوفست، المُدرجة في بورصة الكويت وفي بورصة البحرين أمس الخميس، أنها توصلت لتسوية ودية مع شركة إبدار كابيتال (مصرف إبدار) سابقا.

وسددت إنوفست 2.5 مليون دينار بحريني (ما يُعادل 6.6 مليون دولار أمريكي) لشركة إبدار كمبلغ تسوية، وبذلك تتحول حصص شركة إبدار في المشروع محل النزاع لصالح إنوفست، وفقا لبيان صحفي لبورصة الكويت.

وأشارت إنوفست، إلى أن التسوية سوف تنعكس إيجابيا على نتائجها المالية بصافي ربح يبلغ 3.3 مليون دينار بحريني (ما يُوازي 8.7 مليون دولار أمريكي) في نتائجها المالية للربع الأول من عام 2020.

وأوضحت شركة إنوفست في شهر يناير من عام 2020، أن الخلاف مع مصرف إبدار حول استثمار في أحد المشاريع الاستثمارية قيمته تصل إلى 5.655 مليون دينار بحريني، بما يعادل 14.9 مليون دولار.

وهبطت إنوفست بنسبة 49 في المائة خلال العام الماضي، مقارنة بعام 2018، بينما ارتفعت أرباح فترة الربع الرابع من عام 2019، مقارنة بذات الفترة في العام قبل الماضي.

ووصلت الأرباح السنوية إلى 7.15 مليون دولار في 2019، مُقابل 14.01 مليون دولار خلال عام 2018.

وعلى مستوى النتائج الفصلية، فقد ارتفعت الأرباح بنسبة 26 بالمائة إلى 2.14 مليون دولار في نهاية الربع الرابع من عام 2019، مُقابل 1.70 مليون دولار في الربع الرابع من عام 2018.

«أسواق المال» تصدر قرارات لتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

هيئة أسواق المال

أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية أمس الخميس، 3 قرارات جديدة بأرقام (58) و(59) و(60)، وذلك بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.

وبحسب القرار رقم (58) الذي أصدرته الهيئة أمس وتضمن 3 مواد نصت المادة الأولى فيه على تعديل الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) والكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.

أما المادة الثانية من القرار المُشار إليه، فنصت على تعديل الملحق رقم (1) بشأن «تقييم الأصول العقارية» من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.

وجاء في المادة الثالثة من القرار أنه يتوجب على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من إعداد البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، ويلغى ما يخالفه من قرارات وينشر في الجريدة الرسمية.

كما جاءت القرارات (59) و(60) التي أصدرتها الهيئة اليوم أيضا لتكمل القرار (58) بشأن تعديل الكتاب الثاني (هيئة أسواق المال) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.

«رأس مال» تقرر الاستحواذ على «كفيك» للوساطة

قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة رأس مال القابضة التابعة بنسبة 78.30% لشركة مينا العقارية الاستحواذ على شركة كفيك للوساطة، مع تفويض مجلس الإدارة ببدء إجراءات الصفقة.

وحسب بيان مينا لبورصة الكويت أمس الخميس، فإن عملية الاستحواذ ما زالت قيد إنهاء بنود التعاقد مع ملاك شركة كفيك للوساطة، والحصول على موافقة هيئة أسواق المال المسبقة.

وتابعت الشركة: "أنه لا يمكن قياس الأثر المالي للصفقة في الوقت الحالي، لحين إبرام العقود الملزمة، والحصول على موافقة الجهات الرقابية والمتوقعة قبل 31 ديسمبر 2020".

وكانت "مينا" تحولت للخسارة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2020 بقيمة 455.54 ألف دينار، مقابل أرباح العام الماضي البالغة 1.14 مليون دينار.

«التجارة»: قرار وزاري لتنظيم إجراءات دمغ المعادن الثمينة المستوردة

أصدرت وزارة التجارة والصناعة الكويتية قرارا وزاريا أمس الخميس لإعادة تنظيم إجراءات دمغ المعادن والمشغولات الثمينة المستوردة يتضمن إلزام صاحب الاعتماد بوضع أرقام مسلسلة واضحة وغير مكررة على كل قطعة واعتماد خاتم العلامات على العلامة التجارية.

وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس الخميس إن القرار الوزاري (رقم 127 لسنة 2020) نص في المادة الأولى على اعتماد خاتم العلامات المدموغ على ذات العلامات التجارية المسجلة لدى دولة منشأ أو دولة تصدير المشغولات بقرار وزاري ينشر في الجريدة الرسمية للاعفاء من عملية الدمغ.

وأكدت أن تطبيق اعتماد خاتم دمغ هذه العلامات يستوفي بعض الإجراءات منها سجل خاص للإدارة المختصة لاعتماد هذه العلامات وإعداد تقرير بفحص الطلبات والبت فيها خلال شهر فضلا عن تقديم مالكي العلامات التجارية شهادة موثقة تفيد تسجيل العلامة بدولة المنشأ وإصدار الاعتماد كل سنتين.

وأشارت إلى أن من شروط المشغولات المعتمدة إلزام صاحبها بوضع أرقام مسلسلة واضحة وغير مكررة وتقديم بيان بهذه المشغولات المرقمة إلى الإدارة المختصة وتدوين أرقام المشغولات المباعة على الفاتورة المقدمة للمشتري علاوة على تعليق شهادة اعتماد خاتم دمغ العلامة التجارية في كل محل تجاري.

وشددت الوزارة في قرارها على إلغاء اعتماد العلامة التجارية في حال ارتكاب صاحب الاعتماد أي من المخالفات المنصوص عليها بالقوانين لافتة الى أن هذا القرار يسري اعتبارا من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية وعلى كل المسؤولين كل فيما يخصه تنفيذ ما جاء فيه.

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY

وزارة التجارة والصناعة

«ستاندرد آند بورز» تؤكد تصنيف «برقان» بنظرة مستقرة

أكدت وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" تصنيف بنك برقان عند درجة (+BBB)؛ مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقال "برقان" في بيان للبورصة الكويتية أمس الخميس، إن الوكالة أكدت تصنيف الملف الائتماني المستقر للبنك (SACP) عند درجة (+bb).

وأوضح البنك أن مدلولات التصنيف من حيث نقاط القوة، وفقاً لتقرير الوكالة، ترتكز على محفظة تمويل متنوعة على المستوى الجغرافي، معدلات سيولة ورسملة كافية لدى البنك، واحتمال كبير لتقديم الدعم غير المسبوق من الحكومة الكويتية عند الحاجة.

أما نقط الضعف التي أوردتها الوكالة في التقرير فتتلخص في تركز كبير في جانبي الميزانية العمومية للبنك، انكشافات كبيرة على الأطراف ذات الصلة، وعمليات خارجية كبيرة الحجم في بلدان لديها مخاطر اقتصادية أكبر من الكويت.

وذكرت "ستاندرد آند بورز" في تقريرها أن تقييم البنك يعكس امتياز الخدمات المصرفية للشركات، والقدرات الجيدة في كسب الإيرادات المتنوعة جغرافياً، والرسملة الكافية، متوقعة استمرار نسبة الـ (RAC) للبنك عند 8% على مدار الـ 12–24 أشهر القادمة.

كانت أرباح بنك برقان ارتفعت 3% في العام الماضي، لتصل إلى 84.7 مليون دينار، مع ارتفاع العائد على حقوق المساهمين بنسبة 10%.

وأقرت عمومية البنك في منتصف أبريل الماضي، توصية مجلس الإدارة بتوزيع 12% أرباحاً نقدية لعام 2019، بواقع 12 فلساً للسهم وبقيمة 31.44 مليون دينار.